

























**شكر وتقدير**

نكل العون والفضل والعجل .. وبكل التقدير  
للجهود المتميزة التي بذلها رجال الشرطة  
بمصر والعزبة عامة وبمديرية أمن الجيزة  
خاصة .. عيون الأمن الساهرة ..  
وفي ظل قيادة الرئيس القائد ..

**محمد حسني مبارك**  
تتقدم أسرة محلات

**رضوان العجيل**  
بواقتر الشكر وعظيم التقدير للسادة :

اللواء /	زكي بدر	وفيل الداخلية
اللواء /	أحمد كوهية	ساعد أول لمصر للأمر العام
اللواء /	منصور عيسوي	ساعد أول لمصر للأمر العام
اللواء /	حامى الفتحي	وكيل الأمن العام
اللواء /	محمد عباس	مدير مباحث الوزارة
العميد /	ممدوح الجوهري	مدير مباحث الجيزة
العميد /	نبية عبد السلام	مفتش مباحث الوزارة
العميد /	محمد فريد فتودة	رئيس مباحث الجيزة
العميد /	جابر جميل يوسف	مفتش مباحث شمال الجيزة
العميد /	محمد عبد الحليم	رئيس مباحث إسماعيلية
العميد /	مصطفى زيد	رئيس مباحث العجوة
الرائد /	محمود فاروق	رئيس مباحث الديرة الغربية
الرائد /	محمد عبد المنعم	معاون مباحث إسماعيلية
الرائد /	يارع الحكيم اسماعيل	
القيب /	خالد الشيخ	
القيب /	حسام فوزي	
الرائد /	علاء الدين بوي عيسى	مديرية أمن القاهرة

وذلك لجهودهم المصيبة والتي أسفرت عن الكشف  
عن جريمة السرقة التي حدثت بمحلات رضوان العجيل  
سواءً في الزمان والفضاء إلى من تبنى الجريمة  
واسمعه وأد المسرقات ..

حفظ الله عمدة الأمن والأمان في مصر  
ولله الموفق دائماً

أسرة محلات رضوان العجيل











---







# وزارة التموين والتجارة الداخلية هيئة القطاع العام للسلع الاستهلاكية والكيماوية

تواصل خطواتها الرائدة للتيسير على المواطنين وتقدم

## هدية الدولة للأسرة المصرية

بالتعاون مع بنك مصر بجميع فروع

### لبيع بالتقسيط للعاملين بالقطاع العام



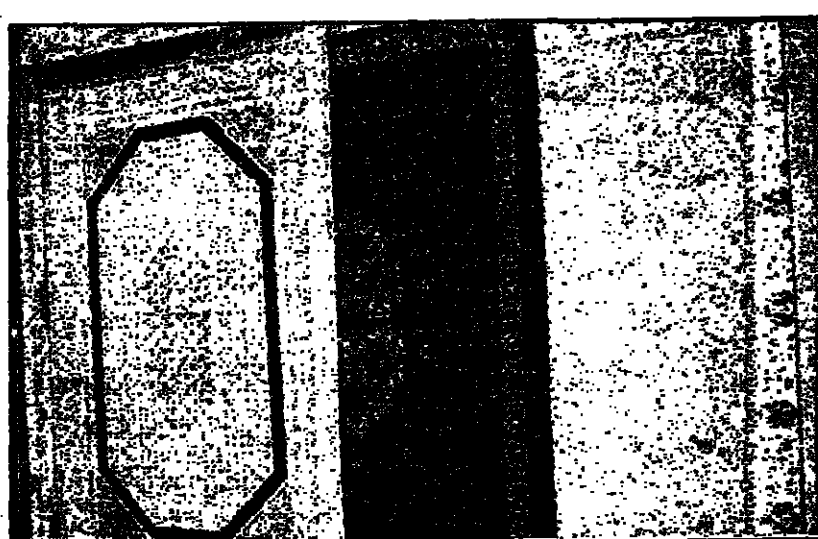
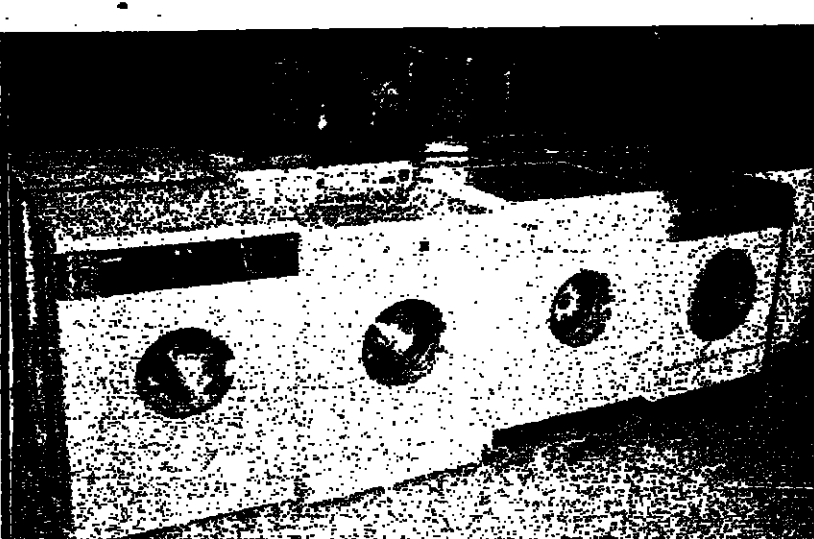
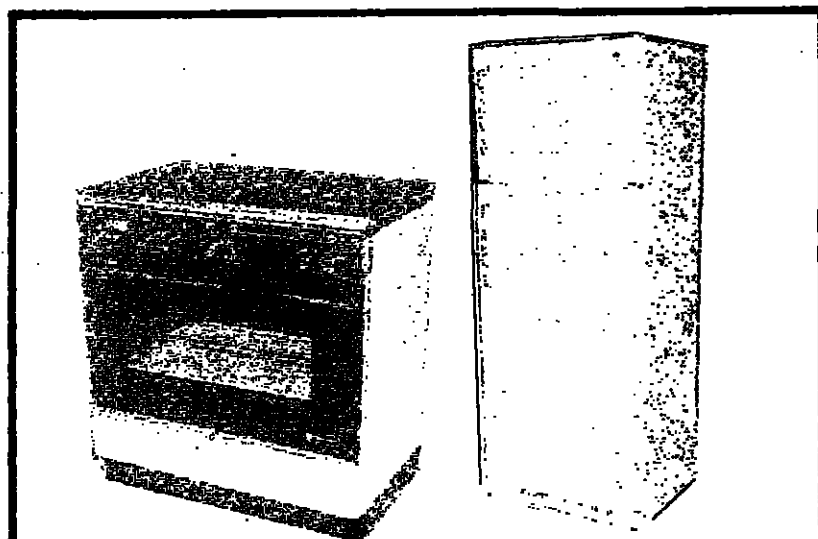
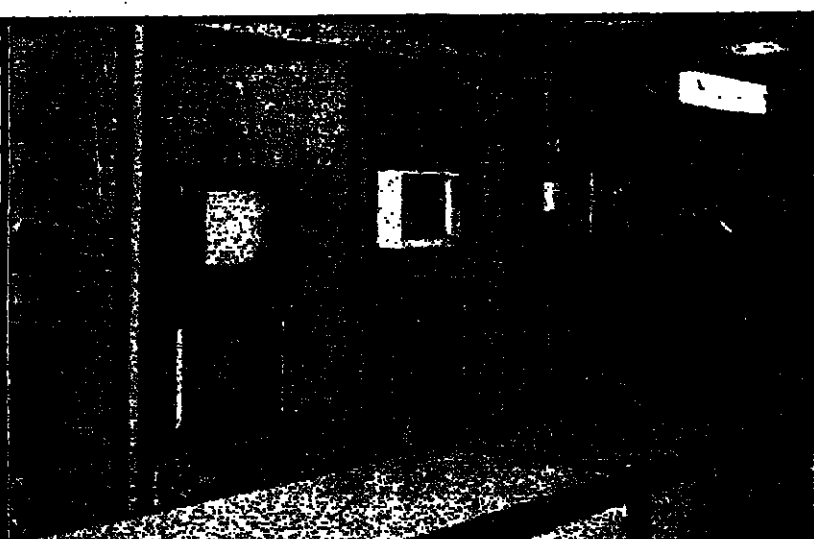
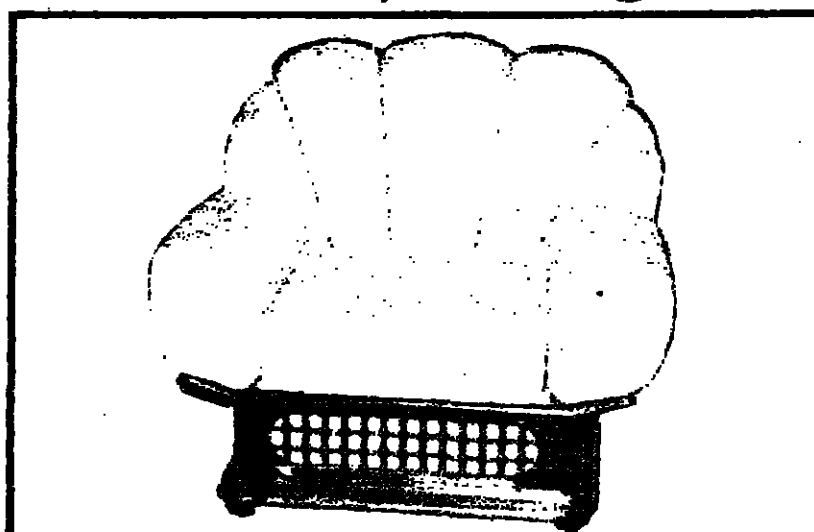
في إطار سياسة الدولة وتوجيهات السيد الدكتور جلال أبو الذهب في التيسير على المواطنين عامة والأسر الجديدة خاصة، يعود القطاع العام لتتقدم ببيع بالتقسيط للسلع المعمرة كالتلفزيونات والأجهزة الكهربائية والمخترجات بالتعاون مع بنك مصر وقد تم اعتماد ٤٠ مليون جنيه بصفة مبدئية. صرح بذلك الأستاذ سيد المصري رئيس هيئة السلع الاستهلاكية وأوضح أنه انطلاقاً من الدور القومي الذي يقوم به القطاع العام لإنعاش السوق وترويج الإنتاج المصري وحماية المستهلك، ونظراً للظروف الحالية للسوق، فقد انتشرت عمليات البيع بالتقسيط خارج القطاع العام باستمرار. فكلما زاد من الأيدي العاملة، يهدف التيسير على المستهلكين بالعمل القواعد والأساليب التجارية والقانونية التي تتقدم البيع بالتقسيط.

يقول السيد رئيس الهيئة: يجب أن يتجه البيع بالتقسيط إلى السلع المصرية أي التي تمتد فترة استعمالها لسنوات طويلة. ولما كانت الأسر الجديدة تزايدت الرغبات تقنياً لتزويدها بالأملاك المنزلية، وتعدد النماذج، والإستثمار المنسجم، وكذا إمكانية استكمال الاحتياجات مع التطور الطبيعي للأسرة، من حيث العدد والقدرة المالية.

وتشياً مع الذوق المصري الذي يفضل الموبيليا الإستيل، قد تم تطويره بإضافة بعض الحلول الخفيفة والإكسسوار والألوان التي تضيف للنسج المنزلية لمسة جديدة.

ولما كانت مدينة دمياط تعتبر قلعة صناعة الموبيليات في مصر، فقد تم الاتفاق مع السيد المحافظ لإقامة أول مركز لتصميمات الأثاث وبهذا تمارس الهيئة وشركتها دورها في التطوير ولا تقتل دور العرض فقط باعتبارها مجرد موزعة للإنتاج.

وقد تم الاتصال بعدد من البنوك منها بنك ناصر الاجتماعي، بنك فيصل الإسلامي، بنك مصر للقيام بدور التمويل. وقد وافق بنك مصر على تخصيص مبلغ ٤٠ مليون جنيه بصفة مبدئية لتزويد كترجيباً إلى ٢٠٠ مليون جنيه. وبهذا تتحمل السلطات لتحقيق أهداف هذا المشروع الكبير فمن خلال أكثر من ١١٠٠ فرع منتشرة بجميع أنحاء الجمهورية من مرسى مطروح إلى أسوان ليتوافر بها أفضل ما صنع في مصر من إنتاج مطبوع يلبس كافة الاحتياجات لتتاح فرص الاختيار لكافة المستهلكين. بهذا يتحقق لجمهور المستهلكين - في إطار دور القطاع العام - أحدث التوازن المصري بالسوق والتيسير في السداد والاطمئنان إلى جودة الأصناف وملائمة الأسعار والإلتزام القومي لرفع عجلة الإنتاج وتلبية احتياجات الجماهير.



أفاد السيد الأستاذ / محمود محمد رئيس مجلس إدارة بنك مصر بمقتضى للنظام العام والإجراءات التنفيذية بشأن نظام بيع الأثاث والسلع المعمرة ( إنتاج محل ) بالتقسيط بين الشركات الاستهلاكية وفروع بنك مصر للعاملين بشركات القطاع العام:

- يقتصر التعامل على شركة استهلاكية أو فرع لها مع فرع واحد من فروع البنك.
- يصرح للعميل بسلطة تتراوح ما بين ١٠٠٠ جنيه كحد أدنى و ٤٠٠٠٠ جنيه كحد أقصى لتمويل مشترياته.
- تحسب السلفة على أساس متوسط ربع صافي الأجر الشهري وملحقته ( أجور + حوافز + بدلات ) مضروبة في مدة التقسيط ( ٣٠ شهراً ) وعلى أساس متوسط صافي دخله العام.
- يلتزم العميل بسداد ٢٥ / ( دفعة مقدمة ) من قيمة السلع التي يرغب في شرائها وعلى أن تحمل الفائدة والمصاريف المستحقة على أصل السلفة وعلى أن يعمل صافي قيمة السلفة بصفة دائمة ٧٥ / من قيمة المشتريات.
- تحسب على السلفة فوائد مبدئية بمعدل ٧ / سنوياً على أصل السلفة ( أي ١٧,٥ / عن فترة ٣٠ شهراً ) مضاعفاً إليها ٣,٥ على أصل السلفة - تحسب مرة واحدة - لمقابلة المصاريف الفعلية.
- يلزم توافر عدد ٢٠ ضمان من نفس جهة عمل المدين الأصلي ويمكن قبول الزوجة كضامن بشرط أن تكون بنفس عمل الزوج مع توافر ضمان آخر وعلى ألا تتكرر ضمانته أي من الضامنين لأكثر من مدين واحد - كما يحق للضامن الحصول على سلفة بنفس الشروط السابقة مع مراعاة توافر ضامنين جدد.
- يراعى عند التنفيذ أن يكون انتهاء استحقاق جميع الأقساط قبل بلوغ المدين أو ضامنيه سن التقاعد.
- يتقدم العميل المشتري إلى فرع الشركة الاستهلاكية المراد التعامل معها حيث يجري استمارة رغبات من أصل وصورة يتم اعتمادها من المسؤولين بفرع الشركة الاستهلاكية حيث يتسلم العميل الأصل ليقيم بدوره بتقييمه لفرع البنك المختص لاتخاذ اللازم.
- يتسلم العميل ( بعد انتهاء إجراءات فرع البنك وتحضير طلب السلفة للعميل وسداده - للدفعة المقدمة ) أصل طلب السلفة مرفقاً بخطاب من فرع البنك المختص موضح بتوقيعين معتمدين وموجه إلى جهة عمل المقترض والضامنين يقول البنك المبدئي لنوع السلفة بالشروط المنقطة عليها حيث يتولى العميل تقديم تلك المستندات لشركة لإصدار التعمد المطلوب بتحويل القسط الشهري خصماً من مستحقاته أو مستحقات ضامنيه والمصادقة على البيانات الواردة معتمداً بختم الشركة وتوقيع المسؤولين بها.
- يتم تسليم بضائع المشتري للعميل مقابل تسليمه الشيك الصادر من البنك في هذا الشأن.

لدى فروع شركات القطاع العام الاستهلاكية بإسكندرية والجيزة

شركة افندي شركة المصنوعات المحلية صيدناوى وشركاه

الأزدي وشركاه شركة افندي شركة المصنوعات المحلية صيدناوى وشركاه

طبع بمطبع لخير اليوم